

Distr.: General
21 May 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

دورة عام 2021

الدورة السادسة والسبعون

12-15 نيسان/أبريل 2021

البند 19 من القائمة الأولية*

البند 6 من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الموجز الذي أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن المنتدى المعني
بمتابعة تمويل التنمية، بما في ذلك الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع
مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة
والتنمية (نيويورك، 12-15 نيسان/أبريل 2021)**

أولا - مقدمة

1 - عُقد المنتدى السادس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في الفترة من 12 إلى 15 نيسان/أبريل 2021. وتضمن المنتدى الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وتميز منتدى عام 2021، باعتباره أول منتدى فعلي في عصر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بمشاركة سياسية رفيعة المستوى غير مسبقة، في إطار الجزء الخاص بتمويل التعافي من جائحة كوفيد-19، حيث شارك فيه سبعة من رؤساء الدول والحكومات ونحو 50 من الوزراء والمسؤولين رفيعي المستوى الآخرين⁽¹⁾.

* A/76/50.

** تأخر تقديم هذه الوثيقة للسماح بإجراء عملية مشاور واسعة النطاق.

(1) أدلت البلدان والمؤسسات التالية ببيانات في الجزء الخاص: ملاوي (نيابة عن مجموعة أقل البلدان نموا)، وكوستاريكا، وبوتسوانا، وكولومبيا، وأنتيغوا وبربودا (نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، وكوبا، وليسوتو، والاتحاد الأوروبي (نيابة عن الدول الأعضاء فيه)، وليتوانيا، ومصر، وكندا، والفلبين، وغامبيا، والبرتغال، وموريشيوس، وهندوراس، والسويد، والدانمرك، وطاجيكستان، وكينيا، وبوتان، والسلفادور، وتونس، وبلجيكا، ولكسمبرغ، وجامايكا، وماليزيا، وبنغلاديش، وليبيريا، وبنما، وزمبابوي، ومدغشقر،



الرجاء إعادة استعمال الورق



2 - وتمثل الوثيقة الختامية لمنتدى عام 2021 المعني بتمويل متابعة التنمية (E/FFDF/2021/3)، التي اعتمدت بتوافق الآراء، معلما هاما في ما يتعلق بتمويل التنمية. وهي تحدد سلسلة من الإجراءات الطموحة والملموسة معا، غايتها دعم البلدان والسكان في التغلب على الجائحة وضمان نهوض برامج التعافي بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف اتفاق باريس. وستُدمج الوثيقة ضمن عملية المتابعة والاستعراض الشاملة لتنفيذ خطة عام 2030 في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه 2021.

ثانيا - الرسائل الرئيسية

3 - هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات سياسية غير مسبقة تتناسب وحجم أزمة كوفيد-19. ومن الإجراءات ذات الأولوية النهوض بتمكين الجميع من الحصول على اللقاحات بشكل مبكر، واتخاذ مبادرة عالمية لتخفيف عبء الديون، ووضع حد للتدفقات المالية غير المشروعة وإعادة الأصول المختلسة بشكل عاجل وغير مشروط، وإجراء إصدار عام لحقوق سحب خاصة جديدة وإعادة توزيع حقوق السحب الخاصة القائمة التي لم تُستخدم على البلدان المحتاجة، وتعبئة 100 بليون دولار سنويا لفائدة البلدان النامية من أجل العمل المناخي.

4 - وهناك خطر كبير يتمثل في انقسام العالم بشكل سريع، بحيث تكون البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، مثل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، هي الأشد تضررا من الأزمة. وقد يؤدي هذا التفاوت إلى تضییع عقد من زمن التنمية، ما لم تُتخذ إجراءات لتمويل التعافي لجميع البلدان، تكون جريئة ومحدثة للتحويل.

5 - وقد تفاقم عدم المساواة من جراء التفاوت الشديد في إمكانية الحصول على اللقاحات، حيث أن بعض البلدان لم تستلم بعد أول جرعاتها من لقاحات كوفيد-19. ولا بد من التعامل مع اللقاحات باعتبارها من المنافع العامة العالمية. وإن مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي خطوة أولى حاسمة، ولكنه ليس كافيا على الإطلاق. وسيكون من المهم جدا دعم البلدان النامية في نشر اللقاحات والحصول عليها والاستثمار في بناء القدرة على تصنيعها في البلدان النامية.

6 - ولتمويل عملية التعافي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقي بالالتزام المتمثل في تخصيص 0,7 في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بغية دعم البلدان الأكثر تضررا من الآثار المدمرة الناجمة عن كوفيد-19. وينبغي أن تُؤخذ، في سياق المساعدة الإنمائية، مواطن الضعف المتعددة الأبعاد للبلدان حتى يتسنى توسيع نطاق حصول البلدان الأكثر ضعفا على التمويل الميسر.

وإندونيسيا، وغيانا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وترينيداد وتوباغو، وهولندا، والنرويج، والأرجنتين، وبوليفيا (دولة متعددة القوميات)، وغواتيمالا، والصين، والنمسا، وبربادوس، والاتحاد الروسي، وجمهورية كوريا، واليابان، وسري لانكا، والمكسيك، وإسبانيا، وبوركينا فاسو، وإيطاليا، وألمانيا، وقطر، ونيكاراغوا، والولايات المتحدة الأمريكية، والكونغو (نيابة عن الدول الأفريقية)، وغواتيمالا (نيابة عن المجموعة المقاربة التفكير الداعمة للبلدان متوسطة الدخل)، وفيجي، وكمبوديا، وقيرغيزستان، ونيبال، والمغرب، وجنوب أفريقيا، وأنغولا، وإثيوبيا، ونيجيريا.

- 7 - وإن أزمة الديون العالمية التي يواجهها عدد متزايد من البلدان تجعل التعافي عرضة للخطر. وإن مبادرة تعليق سداد خدمة الدين وإطار مجموعة العشرين المشترك لمعاملة الديون بما يتجاوز تلك المبادرة خطوتان جديرتان بالترحيب، ولكنهما لا تكفيان، لا سيما بالنظر إلى عدم إشراك القطاع الخاص فيهما. وتحتاج البلدان النامية إلى دعم عاجل، بوسائل منها الأدوات القائمة والابتكارية، من قبيل مقايضة الديون والغائها. وينبغي أن تشكل النهج الطويلة الأجل لتخفيف عبء الديون جزءا رئيسيا من الحل. ويلزم إجراء إعادة نظر جوهريّة في إعادة هيكلة الديون السيادية لتحقيق القدرة على تحمل الدين على المدى الطويل.
- 8 - وإن إصدار حقوق السحب الخاصة الجديدة خطوة جديرة بالترحيب لتعزيز السيولة، ولكن ينبغي أن تُستتبع بإعادة توزيع طموحة لحقوق السحب الخاصة، وهذا أمر تمس الحاجة إليه لدعم البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الضعيفة. وينبغي أيضا بحث إمكانية اتخاذ مبادرات أخرى لتعزيز السيولة ابتغاء الإفراج عن التمويل للبلدان النامية ولتحفيز الاستثمارات تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة.
- 9 - ويمكن أيضا اتخاذ تدابير جديدة وابتكارية، مثل صندوق التخفيف من الأثر الاقتصادي لكوفيد-19 ومرفق السيولة والاستدامة، وذلك لتحسين حصول البلدان النامية على السيولة تحسينا كبيرا.
- 10 - وهناك حاجة ملحة إلى حشد التمويل من القطاع الخاص، بما في ذلك الاستثمارات في البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية، التي تشكل فيها الفجوة في تمويل تلك البنى عائقا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 11 - وينبغي أيضا إشراك القطاع الخاص في إعادة هيكلة الديون وفي إتاحة متنفس للبلدان يتمثل في تمويل التصدي للجائحة والتعافي منها. ويجب بحث الدور المنوط بوكالات تقدير الجدارة الائتمانية في هذا الصدد، حيث أن تخفيض التصنيفات ظل يستهدف البلدان النامية بشكل غير متناسب، رغم تسجيل تراجع أقل حدة في أساسيات الاقتصاد في تلك البلدان.
- 12 - وينبغي أن يكون تمويل التعافي المستدام مراعيًا للاعتبارات المناخية ومتمحورا حول الإنسان، بما يشمل السياسات التمكينية للنساء والفتيات، فهن متضررات بشكل غير متناسب من كوفيد-19.
- 13 - والتدفقات المالية غير المشروعة تلحق ضررا بالتعافي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب التصدي لتلك التدفقات قيادة حازمة وإجراءات جريئة لكبح الأشخاص والمجموعات التي تجني منها فوائد مكتسبة. وهناك ضرورة ملحة لإعادة الأصول المختلسة إلى البلدان النامية دون قيد أو شرط. وقد وضع تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030 رؤية وسياسات ملموسة لبناء نظام مالي أفضل يتسم بالنزاهة المالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- 14 - ويجب أن يكون الطريق نحو التعافي متوافقا تماما مع خطة عام 2030، بهدف التكيف مع تغير المناخ، وإيجاد فرص العمل المتصلة بالتحول نحو النمو الاقتصادي المستدام، والبنية التحتية القادرة على الصمود، والقضاء على الفقر، وضمان الأمن الغذائي. وتنتج خطة عام 2030 واتفاق باريس خطة لاستهداف مجالات الاستثمار التي تتماشى وأهداف التنمية المستدامة بشكل فعال، ومن شأنهما أن يتيحا تعافيا منصفًا ومرنا ومستدامًا.

ثالثا - موجز المناقشات

15 - يتناول الموجزُ المناقشات بشأن تمويل خطة عام 2030 وتنفيذ خطة عمل أديس أبابا، التي ركزت على ستة مجالات ذات أولوية هي: البنية التحتية، والديون، والدائنون من القطاع الخاص ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية، والسيولة، والتدفقات المالية غير المشروعة، وإعادة بناء اقتصاد مرن ومستدام.

ألف - تسريع الاستثمارات في البنى التحتية من أجل التعافي المستدام والمرن وتقويم التجارة

16 - لقد أثرت الجائحة تأثيرا شديدا على الاستثمار، حيث انخفض حجم مشاريع البنى التحتية في البلدان النامية بنسبة 40 في المائة في عام 2020. وقد كانت وطأة نقص البنى التحتية، ولا سيما في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصحة والتعليم والنقل والطاقة، وطأة شديدة خلال الجائحة، وذلك في البلدان النامية خاصة. فثلثا الفجوة التمويلية سُجّلا في البلدان النامية التي تقتصر على الموارد الكافية لتمويل تلك البنى أو التي يعوزها ما للاقتصادات المتقدمة من قدرة على الاقتراض. ويعوق استدامة البنى التحتية تحديان رئيسيان هما: نقص المشاريع الكبرى والمشاريع الجيدة؛ ونقص تعبئة الموارد المالية للاستثمار في البنى التحتية المستدامة. وللمؤسسات المتعددة الأطراف، ولا سيما مصارف التنمية، دور رئيسي في سد هذه الفجوة التمويلية. ويمكن للأمم المتحدة أن تعمل كوسيط موثوق به، يجمع بين المستثمرين والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين لتيسير تمويل المشاريع القابلة للتمويل وتعزيز البنى التحتية المستدامة. ويلزمها أيضا أن تدعم بناء القدرات من أجل تهيئة مشاريع البنى التحتية وإدارتها.

17 - ولتحسين مشاركة القطاع الخاص، لا بد من تحسين إمكانية الوصول إلى المشاريع القابلة للتمويل التي تجتذب المستثمرين المؤسسيين على المدى الطويل. ويدعم التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة الذي دعا الأمين العام إلى إنشائه هذه الجهود، وذلك من خلال الدفع قُدما بإنشاء صندوق تمويل مختلط يركز على البنى التحتية المستدامة ويشمل التركيز على تحديد مراحل المشاريع وتخفيف مخاطرها. وعلاوة على ذلك، يعمل التحالف على إنشاء منصة للمستثمرين المعنيين بأهداف التنمية المستدامة لتزويد المستثمرين من القطاعين العام والخاص بمعلومات عن السوق على المستوى القطري وبرؤى عن ظروف الاستثمار محليا. ويمكن أيضا أن تُستخدم لتحسين الشفافية أدوات لإزالة المخاطر من قبيل التمويل المختلط. ويمكن للحكومات أن تنشئ الأطر القانونية التي تقلل من المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون وأن تساعد في تنظيم الشراكات بين القطاعين العام والخاص لضمان أن تقضي المشاريع إلى عائدات استثمار على مدى دورة حياة المشاريع بأكملها واجتذاب المستثمرين. بيد أنه ينبغي ألا يُنظر إلى تعبئة رأس المال الخاص على أنه حل لكل المشكلات. وسيستمر الاستثمار العام في الهيمنة على الإنفاق على البنى التحتية في العديد من المجالات.

18 - وتضطلع البنى التحتية القادرة على الصمود بدور إيجابي في الحد من أثر الجائحة. وقد أظهرت تلك الجائحة أهمية البنى التحتية الرقمية في توفير الخدمات الحيوية للناس. وتطلعا للمستقبل، يجب إدماج آثار الكوارث وتغير المناخ إدماجا كاملا في مقترحات مشاريع البنى التحتية ابتغاء بناء القدرة على الصمود في وجه الآثار الضارة لتغير المناخ والصدمات المقبلة. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ولتحديد أثر انبعاث الكربون بحلول عام 2050، يلزم إجراء تحولات عالمية في مجالات البنى التحتية والطاقة والنقل والإسكان والاتصالات والإنتاج الصناعي والزراعي.

باء - إيجاد حلول دائمة لأزمات الديون المتكررة

19 - يواجه العديد من البلدان النامية حالة مديونية حرجية جدا من جراء الجائحة. وفي الوقت الذي يتعين فيه على الحكومات زيادة الإنفاق على الصحة والحماية الاجتماعية والتعافي، فقد خفضت الصدمة الاقتصادية الإيرادات الحكومية وزادت حصة ما تمتصه الديون من تلك الإيرادات. وقد تمكن العديد من البلدان المتقدمة النمو من تمويل إنفاقها على التصدي للجائحة والتعافي منها، بفضل الاقتراض بأسعار فائدة منخفضة غير مسبوقة، أما البلدان النامية فلم يتسنى لها ذلك. وهذا التفاوت بين البلدان القادرة على تجاوز الأزمة بفضل الاقتراض وتلك التي لا تمكّن من ذلك تباين يحدث تباينا عالميا من حيث آفاق النمو وقد يقضي إلى تضيق عقد من الزمن للتنمية.

20 - وإن مبادرة تعليق سداد خدمة الدين خطوة أولى مطلوبة، لكن العديد من البلدان المتوسطة الدخل، بل وحتى المرتفعة الدخل منها، ومنها مثلا الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول المصنفة حديثا دولاً متوسطة الدخل، قد لحقها الضرر وهي في حاجة إلى دعم. وينبغي أن يلغى من المبادرة ومن الإطار المشترك لمعاملة الديون أعمال المعايير القائمة على الدخل وأن تحدد فيهما الأهلية على أساس الهشاشة أمام الديون واحتياجات التمويل حصرا. وسيكون إصدار حقوق السحب الخاصة أمرا حيويا للإفراج عن التمويل، ولكن إعادة توزيع حقوق السحب الخاصة القائمة على البلدان ذات الاحتياجات التمويلية العالية سيكون أمرا بالغ الأهمية أيضا، لأن المبلغ الحالي غير كاف لتغطية حتى الاحتياجات الآنية للبلدان الضعيفة.

21 - ويجب ألا يغفل المجتمع الدولي ضرورة إيجاد حل أكثر دواما يشمل إلغاء الديون وإعادة هيكلتها، إلى جانب إدخال إصلاحات فيما يتعلق ببنية الديون السيادية. ويلزم إجراء إصلاحات عاجلة لزيادة شفافية الديون، وجعل القدرة على الصمود من شروط التمويل، من قبيل سندات الدين المرتبط بمؤشر وتيسير إعادة الهيكلة. ويمكن لهذه المبادرات مجتمعة أن تقلل بدرجة كبيرة من أزمات الديون في المستقبل، من حيث مخاطرها وشدتها.

جيم - تعزيز إسهام الدائنين من القطاع الخاص ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية في التصدي للجائحة والتعافي منها

22 - التعافي من الجائحة متفاوت إلى حد كبير، حيث يعاني العديد من البلدان النامية من عدم تيسر الحصول على السيولة ومن زيادة متزامنة في عبء سداد الديون. ورغم أن أسعار الاقتراض تعتبر منخفضة مقارنة بالأرقام المسجلة سابقا، فإن تكاليف خدمة الديون ترتفع بالنسبة للعديد من البلدان النامية. وتواجه بلدان كثيرة معضلة تتمثل في كون طلبات إعادة هيكلة الديون قد تؤدي إلى خفض فوري لجدارتها الائتمانية وتمنع البلدان من الوصول إلى الأسواق في المستقبل. وتجاوز الخشية من عدم القدرة على العودة إلى أسواق التمويل بعد التخلف عن السداد أمر لا بد منه لتمكين البلدان من النظر في اتباع نهج مختلفة لإعادة هيكلة الديون.

23 - ويلزم أن تتناط بالجهات التنظيمية ولاية واضحة لضمان تطبيق منهجيات وكالات تقدير الجدارة الائتمانية تطبيقا موحدًا، لا سيما وأن البلدان النامية شهدت معظم عمليات تخفيض الجدارة في سياق التصدي لكوفيد-19، رغم كونها تواجه انخفاضاً أقل حدة في أساسيات الاقتصاد مقارنة بالبلدان المتقدمة

النمو. والإطار المشترك لمعاملة الديون مفيد في مساعدة البلدان على طلب الاقتراض من الدائنين من القطاع الخاص دون خوف من العواقب المقبلة. وهناك حاجة إلى إجراء حوار شامل لمعالجة الدور المنوط بوكالات تقدير الجدارة الائتمانية والدائنين من القطاع الخاص، بما يشمل حواراً في الأمم المتحدة، وذلك ضماناً لتمكّن البلدان من التعافي من الجائحة.

24 - وفي إطار التصدي للأزمة الاقتصادية، خُفضت الجدارة الائتمانية للبلدان النامية بمعدل أعلى بكثير مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. ويجب تقديم دعم متزايد لهذه البلدان، لأن تخفيض الجدارة الائتمانية وعدم تيسر الوصول إلى الأسواق يمكن أن يعرض التعافي للخطر. ولإحراز التقدم، يلزم أن تعدل الجهات التنظيمية والوكالات الوضع بحيث يتساوى الجميع في الفرص، بوسائل منها آلية تمكّن من إعادة هيكلة الديون على نحو أكثر فعالية.

دال - الإفراج عن السيولة لدعم التنمية المستدامة، لا سيما بالنسبة للبلدان الأكثر ضعفاً

25 - إن تباين قدرات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على التصدي فيما يتعلق بالحصول على السيولة يسبب تفاوتاً متزايداً بينها. ولتمكين الجميع من التعافي، يلزم تيسير الحصول على السيولة على الصعيد العالمي وأن تتاح تلك السيولة على نحو أكثر تكافؤاً وبأسعار معقولة. ومن الإجراءات الملموسة لسد الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان الأكثر فقراً تخفيف عبء خدمة الديون، وتعبئة الموارد المحلية، والتمويل الميسر، والتمويل الخاص، وحقوق السحب الخاصة.

26 - وينبغي توفير موارد إضافية تتجاوز إصدار حقوق السحب الخاصة الجديدة، بما يشمل إمكانية إعادة توزيع حقوق السحب الخاصة. ومن الخيارات المتاحة إصدار حقوق سحب خاصة لمرافق تسهيل النمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي، بغية توجيه حقوق السحب الخاصة نحو تعزيز الدعم المقدم للبلدان المنخفضة الدخل. غير أن إعادة توزيع حقوق السحب الخاصة من هذا القبيل إلى مرافق تسهيل النمو والحد من الفقر أو الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون التابع لصندوق النقد الدولي من شأنها أن تقضي على استمرار استبعاد البلدان المتوسطة الدخل المحتاجة من تحقيق تعاف متكافئ وشامل للجميع.

27 - ومرافق السيولة والاستدامة الذي اقترحته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وصندوق التخفيف من الأثر الاقتصادي لكوفيد-19 الذي اقترحته حكومة كوستاريكا يمثلان اقتراحين محددين بشأن كيفية تزويد البلدان النامية بما يلزمها من أموال للتعافي. وستكون الإرادة السياسية في الاقتصادات المتقدمة ضرورية لتعبئة المجتمع الدولي من أجل الإسهام في إيجاد حلول لمعالجة التفاوت بين البلدان. ودعم البلدان النامية في تعافها ليس أمراً مستصوباً من الناحية الأخلاقية فحسب، بل يخدم أيضاً مصلحة الاقتصادات المتقدمة نفسها، لأن اتساع الفوارق والركود الاقتصادي الطويل الأمد في البلدان النامية سيؤثران على البلدان كافة.

هاء - صدق القول والعمل فيما يتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة: الإجراءات الرامية إلى إحراز تقدم ملموس

28 - التدفقات المالية غير المشروعة لا تغيد بلدان المنشأ ولا تغيد بلدان المقصد، ويلزم اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي. فتلك التدفقات لا تؤخر تحقيق التنمية فقط، وإنما تقوض الديمقراطية، حيث يفقد المواطنون دافعوا الضرائب الثقة في المؤسسات ويخيب أملهم في المؤسسات العامة. وما دامت

السرية وإساءة استخدام الأسواق مستمرين، لن يستتب للديمقراطيات أمر. والتدفقات المالية غير المشروعة، وتدابير مكافحتها، هي في أغلب الأحيان مسألة إرادة سياسية أكثر منها مسألة حلول تقنية. وهناك حاجة ملحة لإحباط جميع أشكال التدفقات المالية غير المشروعة وإعادة الأصول المختلسة إلى البلدان النامية على الفور ودون قيد أو شرط.

29 - وفي سياق متابعة توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030، ينبغي النظر في اعتماد أوسع قدر ممكن من الأدوات القانونية لمعالجة الجرائم المالية العابرة للحدود، مثل إنشاء سجلات مركزية للاحتفاظ بمعلومات الملكية الفعلية، وجمع ونشر البيانات المتعلقة بإنفاذ معايير غسل الأموال، وإنشاء الأساس القانوني لسجل حكومي دولي شامل بشأن غسل الأموال. ومن شأن اتفاقية ضريبية للأمم المتحدة أن تضع معايير عالمية وأن تنشئ هيئة حكومية دولية شاملة معنية بالمسائل الضريبية في الأمم المتحدة. وينبغي إدراج البلدان النامية في المناقشات المتعلقة بوضع المعايير الضريبية من خلال هيئة حكومية ضريبية دولية تابعة للأمم المتحدة واتفاقية ضريبية للأمم المتحدة.

30 - وثمة حاجة إلى إنشاء آلية تنسيق عالمية شاملة ومشروعة في الأمم المتحدة لمعالجة مسألة النزاهة المالية على المستوى النظمي.

31 - والتعاون والتأزر الدوليان، في مجالات منها بناء القدرات، عنصران أساسيان في مكافحة الطابع عبر الوطني للجرائم المالية. وستتيح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالفساد فرصة لحشد الجهود العالمية في التصدي له. ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال تحت مظلة الأمم المتحدة تكفل إطارا شاملا وشفافا ومتعدد الأطراف.

واو - بناء اقتصاد للمستقبل قادر على التكيف مع تغير المناخ ومنسجم مع أهداف التنمية المستدامة

32 - سيتطلب بناء اقتصاد المستقبل المستدام والقادر على التكيف مع تغير المناخ المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس على جميع المستويات، بما يشمل مواءمة الإجراءات المتخذة للتصدي لكوفيد-19. وفي ضوء الجائحة وغيرها من المخاطر، مثل تغير المناخ، لا بد من تعزيز القدرة على الصمود والتكيف في مواجهة الصدمات والأزمات المقبلة. والركيزة الأساسية لهذه الجهود هي إدماج أهداف التنمية المستدامة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ في الاستراتيجيات الوطنية وفي التخطيط الطويل الأجل. وهناك حاجة ملحة للوفاء بالالتزامات بموجب اتفاق باريس وفي ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية لدعم البلدان النامية في التنفيذ.

33 - ووفاء البلدان المتقدمة النمو بتعهداتها بأن تتيح تمويلًا مناخيا بمبلغ 100 بليون دولار أمر عاجل.

34 - والقيادة السياسية ضرورية لتحديد أهداف واضحة للتصدي لتغير المناخ، في ما يتعلق مثلا بالانتقال إلى مستوى صفري من انبعاثات غازات الدفيئة. وتغير المناخ خطر مادي كبير على الازدهار والنمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية على السواء. ويمكن أن يؤدي التحول إلى اقتصاد خفيض الكربون إلى ارتفاع التكاليف بالنسبة للشركات ويقضي اتخاذ إجراءات حكومية ابتغاء التمكين للانتقال السلس. وهناك حاجة إلى تعزيز التعاون الدولي لتحقيق التحول إلى اقتصاد مستدام ومرن،

حيث أن العديد من المخاطر المادية والانتقالية هي مخاطر يواجهها العالم ككل. والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بإنشائها مشاريع مستدامة، تتسم بضرورتها لاجتذاب المستثمرين من القطاعين العام والخاص.

35 - وليس هناك من حل واحد يناسب الجميع للانتقال إلى اقتصاد محايد من حيث الكربون. وتحتاج البلدان النامية إلى فترات انتقالية تسمح لها بتنفيذ الإصلاحات الضرورية تدريجيا دون الحد من تدفقات التمويل. وتسعير الكربون وغيره من الأدوات يساعد في تحقيق الإنصاف تجاه الاقتصادات المتقدمة النمو في التحرك نحو اقتصاد أخضر ونحو جذب الاستثمارات. ويمكن أن يدعم التحول الأخضر التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19، لأنه يمكن أن يتيح فرصا جديدة ويوجد فرصا للعمل. وحسبان المخاطر المقبلة في تخطيط التنمية أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

36 - وعموما، أبرزت المناقشة التي جرت في المنتدى ما تتميز به الأمم المتحدة من صوت بالغ الأهمية في ما يتعلق بتمويل التنمية، بوصفها منبرا عالميا للنهوض بخطة عام 2030 وللتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها.